الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة محمد بوضياف / المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

رقم :.....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـي

من اعداد الطالب: طاهري إبراهيم

تحت عنوان:

تنمية التجارة الخارجية الجزائرية
في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

لجنة المناقشة

الدكتور	جامعة المسيلة	رئيســا
الدكتور عسلي نور الدين	جامعة المسيلة	مشرفـا
الدكتور	جامعة المسيلة	مناقشــا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الشكر والحمد الله الذي أعاننا على بلوغ هذه المرحلة وكل من أثر في سبيل

إتمام هذا البحث

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على هذا البحث

عسلي نور الدين

الذي لم يبخل علينا في تقديم النصح والتوجيهات طوال إعدادنا لهذا البحث

فجازاه الله خيراً.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة لجنة المناقشة الذين يشرفنا قبولهم

لمناقشة مذكرتنا ونقدهم بغية تصحيحها وتصويب الأخطاء.

وإلى كل أساتذة الذين درسونا خلال المشوار الدراسي

كما أشكر كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل الذي نتمنى أن يكون

نافذة لبحوث أخرى وإثراء لمكتبة الجامعة.

إهـــداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من علمني حرفا،

إلى أبي الكريم،

إلى أمي الغالية،

إلى جميع أفراد الأسرة

إلى كل الطاقم الجامعي

وكل زملاء الدفعة

إلى جميع الأساتذة الأفاضل وإداريّ المعهد،

الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد الفصل الأول	6
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	7
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية مكوناتها وأهميتها	7
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية وأسباب قيامها	12
المطلب الثالث: فوائد التجارة الخارجية وسياساتها	22
المبحث الثاني: منطقة التجارة الحرة الإفريقية	25
المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة الإفريقية والإتفاق المؤسس لها	25
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية	28
المطلب الثالث: أهمية وفوائد منطقة التجارة الحرة الإفريقية	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: رهانات تطوير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية	
تمهيد	33
المبحث الاول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية	34
المطلب الاول: مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر	34
المطلب الثاني: مقومات التجارة الخارجية الجزائرية	35
المبحث الثاني: دور الجزائر في التجارة الحرة القارية الإفريقية	40
المطلب الاول: التبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية	42

المطلب الثاني: نمو المبادلات التجارية الجزائرية (صادرات- واردات)	44
المبحث الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	47
المطلب الأول: الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	47
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية	49
المطلب الثالث: دور منطقة التبادل الحر الإفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية.	54
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	58
قائمة المراجع	61
الملاحق	
الملخص	64

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	**جدول رقم 1** :يوضح حجم التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2023، الوحدة: مليار دولار.	42
02	**الجدول رقم2:** يوضح حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2010الى 2023	44
03	**الجدول رقم3:** الواردات الجزائرية السلعية خلال الفترة من 2010الى2023	45
04	**جدول رقم4 :** أهم الدول المستثمرة في الجزائر(اجمالي الفترة ما بين جانفي 2015- ديسمبر 2019) 50	
05	**جدول رقم 5**: توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015- ديسمبر 2019)	51
06	**شكل رقم6:** الدول العشرة الأكثر استثمارا في إفريقيا في عامي 2014 و2018 (الوحدة: مليار دولار)	52
07	**جدول رقم7:**أهم الدول المصدرة والمستوردة من وإلى الجزائر سنة 2019.	53

المقدمة

مقدمـــة:

يحتل موضوع التجارة الخارجية مكانة هامة في هرم الكثير من الإقتصاديات الدولية، أذ تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد وبحكم أهميتها في إقتصاديات الدول وكذا المبادلات التجارية تعرضت لعدة تطورات بدءا من الأفكار البدائية للتجاريين مرورا بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الحديثة إلى أن وصلت إلى ماهي عليه حاليا.

فالعالم حاليا يعيش تسارعا كبيرا في بيئة الأعمال، نتيجة لظاهرة العولمة والتحرير المالي والانفتاح على أسواق واقتصاديات الدول، فرضت هذه التحولات على الدول الدخول في تكتلات وكيانات اقتصادية لمواجهة المنافسة العالمية في شتى المجالات، إذ لا تكاد توجد دولة في العالم لا تنتمي إلى تكتل أو تجمع اقتصادي لما لهذه التكتلات من أهمية بالغة، حيث تسعى الدول إلى تدعيم قطاعاتها و تنميتها عن طريق الاتحاد مع دولة أو مجموعة من الدول الأخرى التي تمتلك نفس الأهداف من هذا الإتحاد، لذلك فإن موضوع التكامل الاقتصادي أخذ اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الذين يظنون أن السمة المشتركة في هذه التجمعات هي أنها تضم دول متجاورة جغرافيا، متقاربة ثقافيا واجتماعيا، ومتشابهة اقتصاديا، بحيث يسهل اندماجها أو تكاملها فيما بينها.

هناك العديد من التجمعات التي من أبرزها و أكثرها نجاحا، تجربة الإتحاد الأوروبي الذي كان رائدا في مجال التكامل الاقتصادي، وتسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي انتهجته دول الإتحاد الأوروبي، على غرار منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية التي شهدت عدة محاولات لتأسيسها بدءا من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية وصولا لإنشاء الإتحاد الإفريقي مرروا بالعديد من المحاولات مثل اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الإفريقية والإتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لدول جنوب شرق إفريقيا.. إلخ

نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية الدول الإفريقية من ضمنها الجزائر التي تواجه أوضاع صعبة تحتاج إلى إصلاحات جذرية وعميقة على مستوى هياكلها، بهدف إرساء اقتصاد متوازن مواكب التطورات العالمية، فقد تم اعتماد الإصلاحات بصفة تدريجية على مراحل متتالية وفقا للقدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية، تطوير وتشجيع القطاع الخاص إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع في المستوى المعيشي واكتساب إمكانيات لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة خاصة داخل القارة والاستفادة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية أحسن استفادة.

أولا: إشكالية الدراسة:

بغية الإلمام بهذا الموضوع وعلى ضوء ماتقدم، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية ؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي يتعين علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، وما أهميتها وفوائدها لدول القارة ؟
- ما هو واقع المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية؟
- ماهو مستقبل الجزائر لدخولها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ؟
- ماهي فرص وتحديات دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ؟

ثانيا: فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات، نضع مبدئيا الفرضيات التالية:

- هناك مكاسب وفرص للجزائر بدخولها لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في مجال الصادرات خارج المحروقات.
- ستتطور المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، لكن بوتيرة منخفضة.
- نجاح الجزائر بدخول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية مرهون بمدى الاصلاحات الإقتصادية الداخلية والإستعدادات الخارجية خارج القارة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، خاصة في مجال الصادرات والإستثمارات .
- تقييم تجارب التكاملات الإقليمية الإفريقية في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- محاولة الوقوف على واقع العلاقات التجارية الجزائرية الافريقية ومحاولة تقديم الحلول لتنميتها وتطويرها.
- محاولة التعرف على مدى استعداد وجاهزية الجزائر للاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- إستشراف مكاسب تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على الدول الإفريقية خاصة ما يعود على الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على الانعكاسات الناتجة عن توقيع الجزائر لإتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقيةعلى الصادرات الوطنية.
- مساهمة منطقة التجارة الحرة القارية في إنعاش القارة الافريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار والتجارة البينية داخل القارة .

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب نوردها فيما يلي :

1- أسباب موضوعية:

- يعتبر موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من المواضيع الحديثة بعد دخولها حيز التنفيذ في2019 ، وانعكاساتها الاقتصادية والتجارية على دول المنطقة لاتزال قيد الدراسة.
- إبراز الدور الذي تقوم به منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في دعم عملية التكامل الاقليمي الإفريقي بين الدول الأعضاء.
- في حالة ما تم تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على النحو المرجو فإن هذه الاتفاقية تعتبر فرصة حقيقية للنهوض بالصادرات الوطنية من الركود الذي تشهده إذ تمثل فضاءا واسعا لتسويق المنتجات المحلية وإقامة مشاريع إستثمارية ناجحة.

2-أسباب ذاتية:

- علاقة موضوع الدراسة بالتخصص الذي أدرسه " إقتصاد دولي " .
- الميول الشخصي لدراسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة.

سادسا: حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي الهادف إلى الموضوعية وتيسير الوصول إلى استنتاجا ت منطقية لهذه الدراسة، وضع حدود لإشكالية مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح لتحليلها وكذلك لمنهجية اختيار واختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك سوف يتم انجاز الدراسة ضمن الحدود والأبعاد التالية:

أ- الحدود المكانية:

تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة عدم ربط الجانب النظري ومحاول التركيز على إنضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ب- الحدود الزمنية:

يتوافق سياق التحليل في دراستنا هذه في مجاله الزمني مع تحولات العولمة واللجوء المتزايد للتنمية الاقتصادية الإفريقية، حيث سنحاول دراسة الموضوع في بعده الزمني للفترة محل الدراسة

ت - الحدود الموضوعية :

يصنف هذا البحث ضمن البحوث النظرية التي تهدف إلى الإحاطة بجوانب معرفية ذات صلة بمفهوم تنمية الاقتصادية وذلك بالإجابة على الإشكالية المقدمة.

المنهج المستخدم في الدراسة :

من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة اوختبار الفرضيات ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال تقديم أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بكل عنصر من عناصر البحث.

-صعوبات الدراسة:

واجهت انجاز هذه الدراسة عدة صعوبا ت يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

- نقص المراجع التي تناولت الموضوع بإعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية منطقة حديث النشأة
- صعوبة جمع الإحصائيات والحصول على بيانات دقيقة والنقص في البيانات المتاحة على مواقع المديرية والوزارات الجزائرية وتقادم البيانات المعروضة فيها.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

تحتل التجارة الخارجية مكانة مرموقة في إقتصاديات الدول والإقتصاد الدولي على حد سواء، وتكمن هذه الأهمية فيما توفره من سلع وخدمات لتلبية الحاجات المحلية وقد عرفت التجارة الخارجية منذ نشأتها إلى وقتنا الحاضر مجموعة من التطورات بلورت في مجملها المفهوم الحديث للتجارة الخارجية وأهميتها مرورا نظريات التجارة الخارجية وأسباب قيامها إلى وفوائدها و سياساتها.

كما تطرقنا إلى مفهوم التجارة الحرة الافريقية والاتفاق المؤسس لها وأهدافها مرورا بمبادئ وأهمية منطقة التجارة الحرة الافريقية.

ولتبيان ما ذكرناه تم تقسم الفصل الأول إلى مبحثين كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية**
- ✓ **المبحث الثاني: منطقة التجارة الحرة الافريقية**

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ولها دور مهم في اقتصاديات دول العالم، وأصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية العالمية، من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مفهوم التجارة الخارجية، أهميتها،نظرياتها وأسباب قيامها وفوائدها، سياساتها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية مكوناتها وأهميتها.

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم التعاريف التي حظيت بها التجارة الخارجية وكذا التطرق إلى مكوناتها وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها مايلي:

- ✓ تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الإقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤس الأموال، وقد تتحول التجارة الخارجية إلى داخلية والعكس التجارة الداخلية إلى خارجية وهو المفهوم العادي لها، إذن التخصص الدولي والإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصل التجارة الدولية الخارجية[1].
- ✓ المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2].
- ✓ هي مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة وحركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الإقليمية للدول المختلفة في العالم[3].

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي بين الدول حيث تشمل العديد من المجالات منها: المجالات السلعية (المعاملات السلعية أو المعاملات المنظورة

---

[1] – موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001، ص13

[2]– رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2000، ص12.

[3]– مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه العلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص2.

التي يتم رصدها في الميزان التجاري) والمجالات غير السلعية)المعاملات غير المنظورة(وتعتبر الخدمات السياحية مثال لها، وتشمل عمليات التبادل كذلك عناصر الإنتاج بين الدول كإنتقال العمالة، وحركة رؤوس الأموال.

ويعتبر أي انتقال بين الدول في الميادين السالفة هو تجارة خارجية. فالمفهوم العام للتجارة الخارجية هو المعاملات الدولية في صورها الثلاث:

- ✓ انتقال السلع و الخدمات.
- ✓ إنتقال الأفراد.
- ✓ إنتقال رؤوس الأموال.

ويمكن تحديد مجالات التجارة الدولية من خلال الشكل رقم(01) أدناه:

الشكل رقم: (01) مجالات التجارة الدولية

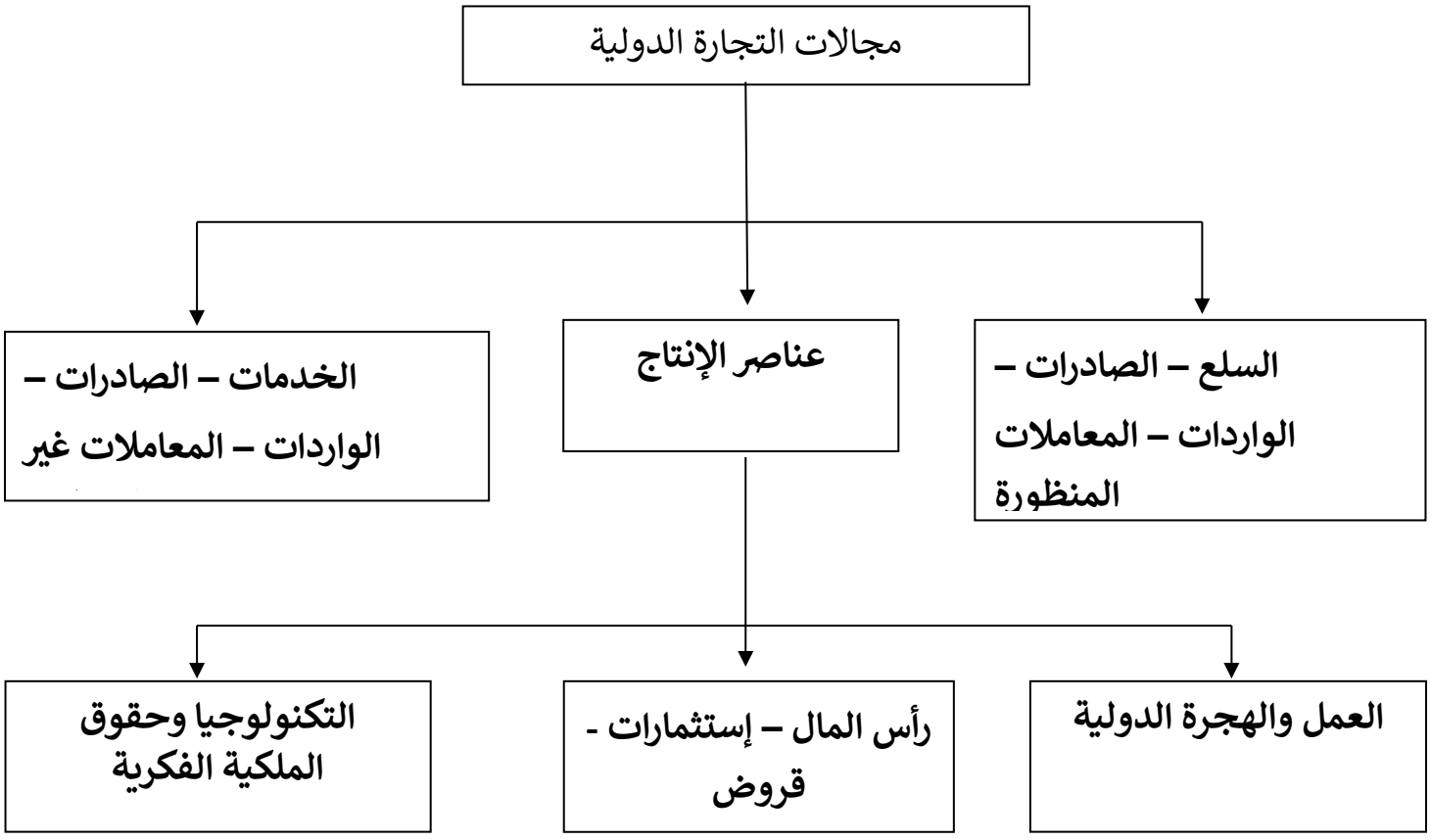

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية :تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص375

الفرع الثاني: مكونات التجارة الخارجيــة:

أولا: الصـــــــــــادرات

هي سلع منتجة في الداخل و تستهلك في الخارج ، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي ، و بما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي وتقسم الصادرات إلى نوعين:

1- الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة :

كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية من البترول.

2- الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة:

مثل خدمات النقل الدولي، النقل الجوي والبحري والبري، خدمات التامين الدولي، خدمات السفر في مقدمتها حركه السياحة العالمية، الخدمات المصرفية العالمية، حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

ثانيا: الـــــــــــواردات

الواردات هي سلع منتجة في الخارج و تستهلك في الداخل، وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، بما أن ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية الأمر الذي يضعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيدها في الخارج وتنقسم الواردات إلى نوعين:

1- الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة: مثل المواد الغذائية.

2- الواردات غير المنظورة في خدمات غير ملموسة: مثل الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى[4].

[4]1- فطيمة بلعابد،الإعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان للتجارة الخارجية،دراسة حالة لشركة"collocork " مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة 20اوت1955،سكيكدة،2012/2011،ص ص 3-4.

ثالثا: تجـارة العبـور (TRANSITE)

يقصد بتجارة العبور أو نظام التجارة العابرة بعبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه، أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذا تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة تنقلها من البلد المصدر إلى البلد المستورد.

رابعا: نظـام السماح المؤقت

هو نظام يخص الواردات لزيادة حجم التجارة الخارجية لبلد ما ،والذي يطبق على الواردات من المواد الأولية ونصف المصنعة من أجل تصنيعها وإصلاحها محليا وتعفى من الرسوم الجمركية وعوائد البلد وغيرها، وهي تتم بشروط معينة من أهمها:أن المستورد هو المصدر لها وهذا بعد تصنيعها وإصلاحها ولابد أن يودع تامين بمصلحة الجمارك أوضمانا مصرفيا بقيمة الرسوم والعوائد وفي الأخير يتم إعادة تصديرها خلال فترة محدودة من تاريخ الاستيراد[5].

الفرع الثالث : أهمية التجارة الخارجية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا ماكان من الممكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث مزاياها الطبيعية والمكتسبة، فهذه الدولة تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع معين من المحاصيل كالموز أو البن أو التوابل، وتلك تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع آخر من المحاصيل الزراعية كالقمح أو الشعير أو الكتان وتلك تتمتع بأرض صخورها ذات تكوين جيولوجي معين تؤهلها لإنتاج نوع معين من المعادن كالبترول أو الفحم أو الحديد.

وهكذا نلاحظ تنوع طاقات الدول وإمكانياتها تنوعا لا يمكن حصره، ولو أن الدول جميعا كانت تتمتع بنفس النسبة من المزايا الطبيعية أو المكتسبة بمعنى أنها كانت تتمتع بنوع واحد من المناخ وبدرجة متساوية من خصوبة التربة وبمستوى واحد من التركيب الجيولوجي، وبقدر متساو من الخبرة الفنية لتماثل ما تنتجه هذه الدول من السلع والخدمات ولما كانت هناك حاجة لقيام تبادل تجاري دولي. ولكن الطبيعة لم تمنح الدول جميعا قدر متساويا من المزايا فهي تقتر على بعض الدول وتسخروا على البعض الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى إختلاف فيما

[5]– عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية:مصر،2000،ص24.

تنتجه دول العالم من سلع وخدمات وميزة التجارة الدولية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى. فما تتمتع به دولة ماتضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا[6].

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

1- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الإقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأ ولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا[7].

2- إختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا وإستيرادها من الخارج.

وبناءا على ماسبق، يكون من الأفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها، وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحده مكتفية ذاتيا من كافة السلع الخدمات.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في إستيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياية الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية[8].

---

[6] -موسى مطر وآخرون. ص .15-14

[7] -السيدمحمد أحمد السريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص .10-09

[8] -المرجع نفسه، ص .11-10

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية وأسباب قيامها.

الفرع الأول: نظريات التجارة الخارجية.

ظهرت هذه النظريات في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ونشأت هذه النظريات في الواقع كرد فعل على مذهب التجاريين الذي يقوم بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس الذي يعتبر مقياس الدولة آنذاك وتتجلى هذه النظريات فيما يلي[9]:

أولا: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

1- آدم سميث ونظرية التكاليف المطلقة:

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما يعرف بالميزة المطلقة.

وقد افترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار الوقت اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

فمثلا إذا كان يلزم الإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين أن إنتاج وحدة واحدة من الملابس يلزمها (30) ساعة عمل فإن ذلك يعني أن كل 3 وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الأساسي الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية، ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل السلع.

ولذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساسي وهو إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات أما في حالة عدم إمكانية انتقال

[9]- رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص21-22.

العمل بسهولة بين الصناعات فإن نظرية التبادل المبنية على قيمة العمل لا تثبت، وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى[10].

2- نظرية التكاليف النسبية وريكاردو:

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي الكبير ريكاردو بنسق النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817، الاقتصاد السياسي والضرائب، حيث أعلن في الفصل السابع في كتابه عن قانون الميزة النسبية المشهور.

وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا و بالطبع لا يمكن في هذه الحالة استخدام نظرية القيمة المطلقة لتفسير التجارة الخارجية الدولية وبالتالي يبرز السؤال التالي: كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة؟

إجابةُ هذا السؤال تكتسب أهمية في ضوء التذمر المستمر من قبل ممثلي الدول النامية بأن صناعتهم أقل كفاءة من تلك في الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإنهم يجادلون بأن على هذه الدول النامية أن تعمل على حماية صناعتها من هذه المنافسة غير العادية، وقد جاء جوهر الميزة النسبية لريكاردو لإلقاء الضوء على هذا السؤال الهام وجه التحديد، وقد بين ريكاردو في كتابه المذكور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) أن شرط توفر ميزة مطلقة للدول في إحدى السلع ضروريا لكي تحقق هذه الدول مكاسب من الدخول في التجارة الدولة، بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه "ريكاردو" "بالميزة النسبية" في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من التجارة حتى ولو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين[11].

---

[10]- رشاد العطار وآخرون، مرجع سابق، ص 21-22.

[11]- المرجع نفسه، ص 25-26.

3- جون ستوارت ميل ونظرية القيم الدولية:

جاءت نظرية ميل مكملة لنظرية ريكاردو فقد كان اهتمام "جون ستوارت ميل" منصب على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا وحسب رأي "ميل" فإن نسبة التبادل سوف تقع داخل الحد وبالتالي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين وبمعنى آخر ستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين في كلتا الدولتين، وتتحدد بالطلب المتبادل للدولتين كما أوضح أن القيمة الدولية للسلعة ستحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل.

وحسب جون ستوارت ميل فإن توزيع النقد يتوقف على عاملين أساسيين هما:

- ✓ حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.
- ✓ مرونة الطلب.

وقد استخلص ميل إلى كون نسبة الاستبدال تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى الأقل مرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون عليها الطلب مرنا[12].

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية:

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية في هذه البلاد، لقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الكاتبين الشهيرين "هيكشر وبريل أولين".

1- النظرية السويدية (هيكشر وأولين):

ترجع نظرية هيكشر وأولين بسبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون بحق إلى اختلاف النفقات النسبية، لكنهما يضيفان اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وذلك نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوفر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب عن ذلك تفاوت درجة عناصر الإنتاج

[12]- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002-2003، ص18-19.

بين الدول، الأمر الذي سبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى أخرى وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر إنتاجي ما بالمعادلة التالية[13]:

الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج = عرض هذا العنصر

عرض عناصر إنتاج أخرى

وقد اعتمدت نظرية هكسر وأولين على مجموعة من الفروض في حين أنها لم تلتزم بفرض الكلاسيك القائل أن قيم السلعة تتحدد بقيمة العمل المبذول في إنتاجها لذلك تسقط هذا الفرض من قائمة الفروض الموضحة في النظرية الكلاسيكية ونضيف الفروض القائمة وهي كالتالي:

- ✓ إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في بلد واحد فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدت في البلد الواحد وقد تكون في البلدان المختلفة وقد لا تكون.
- ✓ أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.
- ✓ أن أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لا يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق، وأن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لآخر.
- ✓ أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف بشيء من التفصيل، فدالة الإنتاج تعني تلك العلاقة القائمة فيها بين كمية الإنتاج من سلعة معينة وبين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة بما فيها المدخلات الوسيطة.

انتقادات نظرية هيكشر وأولين:

- ✓ تركز اهتمام هذه النظرية على الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج على الجانب الكمي وأهملت الجانب النوعي لهذه العناصر.
- ✓ تفرض هذه النظرية تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان غير أن هذا الافتراض غير واقعي لأن هذه العوامل غير متجانسة ومتنوعة وتختلف باختلاف البلدان، كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتوج معين في بلدان مختلفة نظرا لتفاوت التقني والفني الموجود بينهما[14].
- ✓ إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي فقد اشتركت النظرية مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.

---

[13]– السيد محمد السرتي، مرجع سابق، صي87– 3.

[14]– محمود يونس، الاقتصاد الدولي، المعارف العربية، مصر، ص78.

- ✓ إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة نجد أن نظرية "هيكشر وأولين" افترضت تماثل دالة الإنتاج السلعة الواحدة، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة وهذا ما يسمى بلغز اليونتيف.
- ✓ نتائج تحليل اليونتيف وهو اقتصادي أمريكي قام بدراسة تحليله على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية "هيكشر وأولين" والمفروض نظريا أنه حسب هذه النظرية أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، لدى أمريكا ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها تستورد سلع كثيفة العمل، ولكن نتائج الدراسة أثبتت أن صادرات أمريكا كلها سلع كثيفة العمل، أما وارداتها كلها سلع كثيفة رأس المال وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يسمى يلغو البونتيف[15].

ثالثا: النظرية الحديثة للتجارة الخارجية

1- نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي:

لقد اهتم ليندر بالإطار الديناميكي للتجارة الخارجية وركز على الوضع الاقتصادي والآثار المترتبة على التبادل الدولي واعتبر أن الطلب المحلي على السلع كأحد المحددات الأساسية للصادرات والواردات المحتملة.

1-الطلب المحلي:

لقد فرق ليندر في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، فحسب رأيه فإن تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول متقدمة وأخرى متخلفة ويرجع ذلك إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد.

والمبدأ الأساسي لنظرية "ليندر" هو وجود طلب محلي على السلع (سواء لأغراض الاستثمار) يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة.

2-كثافة التجارة في السلع المصنوعة:

كثافة التجارة في مفهوم "ليندر" هي المقياس لحجم التجارة بين الدول بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها وتقاس كثافة التجارة بميل البلاد المختلفة للاستيراد من بعضها ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في البلدين كانت التجارة المختلفة بين هذين البلدين أكثر كثافة.

---

[15]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص103-104.

آثار قيام التبادل الدولي:

يفرق "ليندر" في هذا المجال بين نوعين من البلاد، البلاد التي تتمتع اقتصاداتها بالقدرة على التكيف للوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد، والبلاد التي لا تتمتع بهذه القدرة ويمكن أن نطلق على النوع الأول البلاد المتقدمة والنوع الثاني البلاد المتخلفة والسبب في التفرقة في مجال بحث أثر التبادل الدولي هو أن الأثر يختلف كما ونوعا باختلاف درجة مرونة الهيكل الاقتصادي.

2- فرنون ودورة حياة المنتوج:

بالرغم من قوة النظرية الكلاسيكية التي تغزو التجارة بين الدول إلى الاختلافات التكنولوجية إلا أن أحد محددات هذه النظرية يكمن في اعتمادها الأسلوب الساكن في تقدير الميزة النسبية وأنماط التجارة، فالميزة التكنولوجية غير ساكنة وقابلة للتغير مع الزمن في ظل سيولة انتقال التكنولوجيا عبر الدول، وقد قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي لميزة النسبة فهو يستند إلى فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها ويفرق "فرنون" بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتوج وهي كما يلي[16]:

1- مرحلة الإنتاج:

يبدأ صنع هذا المنتوج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يصاحب هذا المنتوج نوع من عدم التأكد حيث يجعل تسوقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

2- مرحلة الانتشار:

يبدأ المنتج بالتنوع، ومن هنا تبدأ الولايات المتحدة بالتصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي وبالتحديد أن تستثمر في إنتاج هذا الإنتاج في الدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

---

[16]- جون هيدرسون وآخرون، العلاقة الاقتصادية الدولية، ترجمة عبد الله المنصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987، ص 135.

3- مرحلة النمطية الشديدة:

في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل وهذا يبدأ التفكير في إقامة مشاريع بعض الدول النامية وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة.

نستنتج من خلال المراحل السابقة أن إنتاج منتوج جديد يبدأ في التحفظ بالميزة النسبية لهذا المنتوج، ثم يبدأ انتشار فنون وتقنيات إنتاج المنتوج الجديد وبعدها تقوم المنافسة بين الدول وبالتالي تدفع الشركات صاحبة التجديد الجديد في التفكير في استثمار هذا المنتوج في الدول النامية للاستفادة من انخفاض تكاليف اليد العاملة.

3- نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على أطرافه حسب النظرية الكلاسيكية وكذا التوفر النسبي لعوامل الإنتاج وكذا من شأنه أيضا أن يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول إلى الدول النامية.

ولكن في الواقع التبادل الدولي لم يكن كذلك لا في الماضي ولا في الحاضر، لذا فلا بد من النظر اليد في إطار اللاتكافؤ بين أطرافه وذلك هو أساس نظرية اللامتكافئ[17].

1- الصياغة الأولية لنظرية التبادل اللامتكافئ:

منذ الخمسينات ظهر في كتابات بعض الاقتصاديين ومن بينهم "ميرنال" وغيرهم أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل بمعنى أن تبادل مجموعة الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو تبادل اللامتكافئ.

لقد أوضح "مردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نحو التساوي في الدخول كما تقول النظرية الكلاسيكية والسويدية وأنه ما تقول به هذه النظريات يرجع إلى أهم الفروض لهذه النظريات وهي كالآتي:

- ✓ فرض التوازن المستقر.
- ✓ فرض انسجام المصالح.
- ✓ فرض المنافسة الكاملة.

[17]- محمود يونس، دار المعارف المغربي، مصدر 1999، ص91.

يستنتج ميردال أنه إذا نظرنا إلى العملية الاقتصادية كعملية تراكمية، وإذا رفضنا فرض المنافسة الكاملة فإن النتيجة المنطقية هي ازدياد اللامساوات بسبب عدم التكافؤ بين طرف التبادل.

2- الصياغة الحديثة لنظرية التبادل اللامتكافئ:

تعتبر نظرية التبادل اللامتكافئ أحدث نظرية نتناول فيها تفسيرا للتجارة الخارجية فحسب "ريكاردو" فإن التبادل هو أساس تبادل كميتين متساويتين لكنهما يختلفان في قيمة الاستعمال، أي أن هذه الأشياء موضوع التبادل تحتوي على نفس الكمية من العمل، ووفقا لنظرية العمل فالقيم تكون لهما قيمة واحدة لكنهما تمثلان قيم استعمال مختلفة، وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققاه من نفع والتبادل المتكافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمها.

3- التبادل اللامتكافئ عند إيمانويل: يميز التبادل بصورتين مختلفتين.

فالصورة الأولى: تكون الأجور في البلدين واحدة ولكن التركيب العضوي يختلف لرأس المال يختلف من بلد لآخر وبفعل قانون تحويل القيمة إلى أسعار الإنتاج فإن الساعة من العمل الكلي للبلد الذي يرتفع فيه التركيب العضوي لرأس المال (أولا وهو البلد المتقدم) تحصل على منتجات أكثر في السوق العالمية مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للبلد الذي ينخفض فيه التركيب العضوي لرأس المال، أي أن إنتاجية العمل يترتب عليها اختلافات في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في البلدين، ويرى البعض أن عدم التكافؤ يبرره في هذه الحالة تفاوت الإنتاجية.

أما الصورة الثانية: فيتم التبادل بين دول تتساوى فيها التركيب العضوي لرأس المال في البلد ولكن يختلفان من حيث معدلات الأجور، ويكون النشاط الإنتاجي في البلدين متشابه حيث أن طرق الإنتاج تكون متشابهة، وذلك في ظل تساوي التركيب العضوي لرأس المال.

وبالرغم تشابه طرق الإنتاج فإن المعدلات تكون مختلفة بحيث أن معدل الأجر في البلد المتقدم أكبر من معدل الأجر في البلد المتخلف[18].

التبادل اللامتكافئ عند سمير أمين:

[18]- جودن عبد الحق، الاقتصاد الدولي، من مزايا النسبية إلى التبادل اللالامتكافئ، دار النهضة العربية، ط4، مصر، 1992، ص77-79-80-81.

لقد انطلق سمير أمين في دراسته لظاهرة التجارة الدولية من كون المبادلات التجارية بين الدول المتقدمة والمتخلفة هي مبادلات لا متكافئة، وذلك بسبب اختلاف مستويات الأجور، بحيث يجعل نقل القيم من الدول المتخلفة اتجاه الدول المتقدمة، وأن التبادل غير المتكافئ هو أساس التطور الغير متكافئ ويرى أن الدول المتخلفة أمام طريق ألا وهو القطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية، وأن أي محاولة للتنمية في ظل هذا النظام مالها الفشل.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات إقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة تبادل السلع والخدمات فما هو أساس ذلك التبادل الدولي، ويمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية فيمايلي:

أولا: الأسباب الأساسية

1- تحقيق الإكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الإعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة[19].

2- التخصص الدولي: لاتستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم وذلك يجب على الكل أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهله طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية[20].

3- إختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة في الدول التي تملك مايسمى بإقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخربتنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية[21].

4- إختلاف ظروف الإنتاج: بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد الأخرى التي لاتقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناج الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

---

[19] – الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة، ص10.

[20] – المرجع نفسه، ص10.

[21] – سعيد مطر موسى وآخرون، مرجع سابق، ص17.

5- إختلاف الميول والأذواق: فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة[22].

ثانيا: أسباب أخرى

أسباب إقتصادية: من بين الأسباب الإقتصادية نذكر مايلي:

- ✓ إرتفاع القدرة الإنتاجية لمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن إستيعاب هذا الكم من الإنتاج.
- ✓ الإرتفاع المتزايد لتكاليف الإستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.
- ✓ الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الإقتصادية التي يمر بها العالم هذه الأيام[23].

أسباب سياسية: تتمثل أهم الأسباب السياسية فيمايلي:

- ✓ الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الإستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في كثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائدا في المستعمرات.
- ✓ ظهور إتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الإقتصادية على دول معينة لأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة[24]

---

[22] – المرجع نفسه، ص14.

[23] – شريف على الصوص، التجارة الدولية – الأسس والتطبيقات–، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص18.

[24]– المرجع نفسه، ص 19.

المطلب الثالث: فوائد التجارة الخارجية وسياساتها

الفرع الأول : فوائد التجارة الخارجية

يمكن النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من خلال:

- ✓ زيادة الرفاة الإقتصادي: من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وإنتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لإستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفورات الحجم الإقتصادي.
- ✓ الإستغلال الأمثل للموارد: فبدلا من أن تقوم الدولة في إنتاج كل إحتياجاتها وهذا يؤدي إلى هدر في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول يؤدي إلى إستغلال أفضل لموارد الدولتين[25].

الفرع الثاني : سياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وسنحاول في هذا الفرع توضيح المعنى بالسياسة وأهدافها مع التطرق لحجج المدافعين على كل نوع

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق النسبة الاقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الداخلي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[26].

التعريف الثاني: هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة[27].

---

[25]– موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص18.

[26]– شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989–2004، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يونس بن خدة، الجزائر، 2006، ص08.

[27]– محمد صفوت قابل، نظريات التجارة الدولية، مطبعة العشرى، ص 312.

التعريف الثالث: هي تلك القوانين والإجراءات التي تضعها الدولة بغرض التأثير على حجم ونوعية التجارة الخارجية[28].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات التي تنتجها الدولة في مجال التجارة الخارجية، لتعظيم عوائدها من خلال علاقتها التجارية مع باقي الدول.

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى دولة أخرى، فهناك أهداف اقتصادية هادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات ونلخصها كما يلي:

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد.
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمي[29].
- ✓ زيادة موارد الدولة.
- ✓ حناية الصناعة الوليدة من المنافسة الأجنبية.
- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية.
- ✓ دعم الصادرات.

ثالثا: أنواع السياسات التجارية

1/ سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعريفها: يمكن تعريف حرية التجارة بأنها عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة، كما تسمى

---

[28]– شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص129.

[29]– حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص12.

أيضا السياسة التحررية أو الحرية التجارية، وهي بمعنى إطلاق الحرية للتبادل وعدم تدخل الدولة فيه، أي على أن تطبيق هذه السياسة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية[30].

الحجج المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية:

- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج.
- الحرية تؤدي إلى انخفاض الأسعار الدولية.
- الحرية تحد من قيام الاحتكارات.
- الحرية نشجع التقدم الفني.
- الحرية تؤدي إلى توازن الإنتاج.
- الحرية تؤدي إلى المنافسة الدولية.
- الحرية تؤدي إلى إفقار الغير[31].

2/ سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعريفها: يقصد بسياسة حماية التجارة الخارجية أن تقوم الدولة بوضع مجموعة من القوانين والسياسات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية لأنشطتها المحلية من المنافسة الأجنبية[32].

الحجج المؤيدة لحماية السياسة الخارجية:

- حماية الصناعات الناشئة.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- الحماية بغرض تنويع الإنتاج.
- السياسة التجارية الاستراتيجية.
- معالجة البطالة.
- تحسين شروط التبادل الدولي.

---

[30]– مليك محمودي، دراسة قياسية للقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990–2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر 2012، ص21.

[31]– السيد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 126–127.

[32]– محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 318.

- الحصول على الإيرادات لتمويل خزينة الدولة.

المبحث الثاني:ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية

يمكن إعتبار اتفاقية التجارة الحرة القارية كأحد أعظم الإنجازات الإفريقية في القرن الواحد والعشرين إذا ما أحسن تنفيذها، كما أن بدء العمل تحت مظلة منطقة التجارة الحرة القارية سيؤدي بجولات المفاوضات التي سيشهدها مقر الإتحاد الإفريقي .

المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة الإفريقية والإتفاق المؤسس لها

تعيش القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة للتبادل الحر من شأنها المساهمة في انعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار داخل القارة .وقد قسمنا هذا المطلب إلى أربعة فروع المطلب الأول يتناول مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والإتفاق المؤسس لها، المطلب الثاني يتناول أهدف ومبادئ منطقة التجارة الحرة القارية ، والمطلب الثالث أهمية وفوائد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الفرع الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كامل الدول الإفريقية (55 دولة)، تهدف هذه المنطقة إلى إزالة كافة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية الإفريقية. وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي له 3 ترليون دولار.

ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج [33]

.

[33] – وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، قالمة، 2020، ص 601.

الفرع الثاني: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مر تطور منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما:

أولا: مرحلة المفاوضات

في جانفي 2012 بأديسا بابا بأثيوبيا خلال القمة العادية الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا أكدت دول الاتحاد الإفريقي على ضرورة المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى لإنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيذا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 3 جوان 1991 التي تقضي إلى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد جمركي إفريقي بحلول العام 2035، وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربعة مراحل وهي:

1- تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة.
2- تأسيس اتحاد جمركي قاري.
3- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.
4- إنشاء سوق مشتركة إفريقية.

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية وإبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا والتغلب على الاعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري. وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية في 2015 من طرف الاتحاد الإفريقي كما أكد الاتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر (مامادو إيسوفو) بالترويج لمشروع منطقة التبادل الحر القارية وضرورة احترام آجال التوقيع عليها.

ثانيا: مرحلة التأسيس والمصادقة

بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم اطلاق منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة

الذي تم التوقيع عليه من طرف 49 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته 90% من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء الاتحاد الجمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها. [34]

الفرع الثاني: الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي، حيث يتكون الاتفاق المنشئ لها من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها 31 مادة(، إلى جانب عدد) 3 بروتكولات) مرفقة بالاتفاق، تشكل هي وملحقاتها جزءا لا يتج أ ز من الاتفاق، (ويشمل مضمون الاتفاق فيما يلي : تتماشى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا)المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الإفريقية، 3 يونيو 1991 (، بشكل من شأنه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية.

يتضمن هذا الاتفاق أيضا بروتوكول التجارة في السلع وبروتكول التجارة في الخدمات وبروتكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من المؤتمر ومجلس الوزراء، ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمانة .

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية النزاعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وينص هذا الاتفاق على إدارة آلية تسوية النزاعات المنشأة طبقا للمادة(20) منه والتي تهدف إلى ضمان سير عملية تسوية النزاعات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ بها بما يتطابق مع أحكام هذا الاتفاق ليشكل بذلك عنصرا مركزا لتوفير الامن والقدرة على التنبؤ فيما يخص نظام التجارة الإقليمية

[34]– ياسين شكيمة ، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دارسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي ،11 ديسمبر 2018، الجزائر، ص ص 4-5.

ويحافظ نظام تسوية المنازعات على حقوق الدول الأطراف وإلتزامها بموجب هذا الاتفاق وكذلك توضيح الأحكام السارية وفقا للقواعد العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العام .

وتتخذ قرارات مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بشأن المسائل الجوهرية بتوافق الآراء، كما تنشر كل دولة طرق قوانينها ولوائحها وإجراءاتها والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام.

فضلا عن إلتزامات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية يشملها هذا الاتفاق على جناح السرعة أو تجعلها في متناول عامة الناس من خلال مختلف الوسائط ولا يبطل هذا الاتفاق ولا يعدل ولا يلغي الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقيات التجارية القائمة مسبقا والتي أبرمتها الدول الأطراف مع أطراف ثالثة[35].

ويفتح هذا الاتفاق للتوقيع والتصديق أو للانضمام أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي طبقا لإجراءاتها الدستورية، ويدخل الاتفاق وبروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرون (22) لدى رئيس المفوضية، بصفته وديعا لهذا الإتفاق.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، والمبادئ التي تقوم عليها.

الفرع الأول: أهداف منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تتمثل الأهداف الرئيسية منطقة التبادل الحر الإفريقية حسب مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات للاتحاد الإفريقي فيما يلي[36]:

- ✓ خلق سوق موحدة للسلع والخدمات تسهل تنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في (إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة).
- ✓ تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ✓ إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء داخل القارة في السوق العالمية.

---

[35] – وليد حفاف ، مرجع سابق ص 601-602.

[36]– وليد حفاف، المرجع السابق، ص 602-603.

- ✓ تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الأجناس.
- ✓ تشجيع الصناعة المحلية من خلال تنويع المنتجات وتنمية الزراعة داخل القارة.
- ✓ الإلغاء التدريجي للحواجز والرسوم الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة داخل القارة.
- ✓ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات والاستفادة من تجارب بعض الدول داخل القارة.
- ✓ التعاون في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.
- ✓ التعاون في المسائل المتعلقة بالتجارة والمسائل الجمركية بهدف تيسير التجارة بين الدول.
- ✓ إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان إستمرارتها.

الفرع الثاني: مبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ التالية:

1- تقودها الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بينالدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2- المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب اخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية واعطاء وقت أكثر واعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا.

3- الشفافية والكشف عن المعلومات.

4- الحفاظ على المكتسبات.

5- معاملةالدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الموجودة خارج التكتل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة...الخ.

6- المعاملة الوطنية:الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحرالقارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.

7- مبدأ المعاملة بالمثل: هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها

والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية والغيرالجمركية.

8- توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكتل من أجل إنجاح سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا[37].

المطلب الثالث: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وفوائدها

لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية أهمية تسعى إلى بلوغها، وكذا الفوائد المرجوة منها.

الفرع الاول: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

لا شك أن بإقامة منطقة التجارة الحرة الإفريقية فإنها سوف تسهم بتطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها، كما أنها سوف تسهم في تسهيل وحرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقية في(تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول القارة الافريقية)1

الفرع الثاني: الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة القارية الافريقية

يتضمن إنشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية مجموعة من الفوائد)الإفريقي، مشروع الإطار، خارطة:) الطريق، والمنظومة للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية كما يلي2:

- يقضي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى نمو كبير في التجارة البينية الافريقية ويساعد إفريقيا على استخدام التجارة بمزيد من الفاعلية باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يؤدي تحقيق منطقة التجارة الحرة إلى المزيد من النمو في التجارة البينية الافريقية في حين تستفيد منطقة التجارة الحرة الافريقية من هذه النجاحات القائمة وتمكن إفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية باعتبارها شريكا فعالا ومحترما.
- إن إقامة منطقة تجارة حرة بين المجموعات المتكاملة في المنطقة بذات الوقت من شأنه أن يقلل من الحماية العالمية لإفريقيا بواقع 68.7 %، ومن ثم يقلص حماية التجارة البينية الافريقية من8.7% إلى 2.7 % في المتوسط، وفي ضوء ما تقدم يكون لمنطقة التجارة الحرة القارية فائدة أكبر.

[37]- المملكة المغربية،مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات،القانون رقم 19.11، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرةالقارية الإفريقية،الجريدة الرسمية،رقم 19، الموافق ل 24 يونيو 2020، المادة 6،ص 6 – 7.

خلاصة الفصل :

يبرز هذا الفصل الأهمية الحاسمة للتجارة الخارجية في تعزيز الاقتصاد العالمي من خلال تبادل السلع والخدمات بين الدول. يركز على دور عمليات الاعتماد والتحصيل المستندي كأدوات رئيسية لتسهيل التبادل التجاري وتوفير الأمان للتجار، مع التأكيد على دور البنوك المحوري في تنفيذ هذه العمليات. هذه الإجراءات تدعم الثقة بين المصدرين والمستوردين وتقوي العلاقات الاقتصادية الدولية، مما يجعلها جزءًا أساسيًا من البنية التحتية للاقتصاد العالمي ويسهم في النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الثاني

رهانات تطوير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

تمهيد

تقع الجزائر في قارة إفريقيا وبالتحديد في شمال إفريقيا وتربطها علاقات وطيدة مع الدول إفريقيا خاصة دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي باعتبارها تتقارب جغرافيا مع هذه الدول ولها علاقات تقليدية منذ القدم، فالجزائر لها دور فعال في مختلف القارات داخل القارة بإعتبارها من الدول الكبرى والتي لها نفوذ على مستوى القارة خاصة موقعها الإستراتيجي الرابط بين إفريقيا وأوروبا خاصة ودول العالم عامة، مما ساعدها في تبني دور محوري هام.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى رهانات تطوير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإنضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال ثلاث مباحث. الأول تطور التجارة الخارجية الجزائرية وكذا دورها في التجارة الحرة القارية الإفريقية والثالث عوامل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية

إن أهمية التجارة الخارجية كبيرة في العالم كله والجزائر تشارك في هذا الاهتمام، حيث سعت منذ استقلالها إلى بناء اقتصادها وذلك بالارتكاز على قطاع التصنيع الذي يتطلب معدات وتجهيزات وتكنولوجيا عالية، إذا وجب عليها زيادة الرصيد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، وبالتالي فان تطور التجارة الخارجية يساعد على الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني فالنمط التجاري كان نمط حر لكن بخاصية أساسية ، اغلب المعاملات الاقتصادية تتم بين الجزائر وفرنسا، بعدها اختارت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي لم يكن اقتصاد مغلق وبعد الثمانينات كان ما يسمى بأول انفتاح للتجارة الخارجية وفق التسهيلات والتسريحات المسبقة بعدها ساده حاليا في الجزائر اقتصاد تجاري مفتوح وفقا لشروط صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: مراحل سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

نحاول في ما يلي التعريف بمراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستغلال إلى غاية مرحله الانفتاح التجاري في ظل اقتصاد السوق[38].

المرحلة الأولى 1963-1970:

هذه المرحلة عرفت سلسلة من الإجراءات كانت تهدف لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتخليصها من التبعية للقوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصاديه أوسع مع البلدان الأخرى كما تمثلت لأدوات المستعملة في هذه المرحلة في الحرية من جهة ونظام الحصص الاتفاقيات الثنائية من جهةأخرى.

المرحلة الثانية 1971-1977:

تميزت هذه المرحلة باحتكار مسير من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، و رقابه مقيدة للتجارة الخارجية لاسيما في ما يخص الاستيراد وتتمثل هذه القيود أساسا في:

[38]- محمود حميدات ،مدخل إلى التحليل النقدي،دار هومة للنشر،الجزائر،سنة 1996 ص 15.

- ✓ تفويض الإدارة بمتابعه العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات ما بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.
- ✓ إقرار التراخيص الإجمالية للواردات وتتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.
- ✓ التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشره بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

المرحلة الثالثة: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-198739:

عرفت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يقصد منه إقصاء المتعاملين الخواص من مجال التجارة الخارجية كما حدد فتره انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات، ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص.

المطلب الثاني: مقومات التجارة الخارجية الجزائرية

1- حصص الاستيـــــــــراد:

تلجأ الدول إلى الوسائل التجارية في فرض قيود على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي مستخدمة في ذلك حصص، وهي عبارة عن قيود على الاستيراد و أحيانا على التصدير حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة معينة ويؤدي نظام الحصص وظيفة مماثله لوظيفة الرسوم الجمركية.

وضعت الجزائر الإطار العام لحصص الاستيراد حسب المرسوم سنة 1963 وهو يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة، وقد شرع تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964إن هذا الإجراء المطبق على السلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها وهذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

[39]- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 16.

- ✓ تمثل سياسة نظام الحصص تجربة رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية و تحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسبه كل منتج ومنطقه.
- ✓ الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة، توزيعها حسب الضرورة ومن ثم تمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية وكذلك المحافظة على نظام التشغيل.
- ✓ تحاول الدولة من وراء ذلك الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية.

من هنا يمكن أن نضع إطار حصص الاستيراد يستجيب في كل الحالات لمحاولة إلزامية إلى تخطيط الواردات الجزائرية.

لقد عمل هذا القانون على تكريس احتكار الدولة الشامل على إجمال عمليات التجارةالخارجية.

أ- على مستوى الاستيراد:

جاء هذا القانون لتكريس ثلاث مفاهيم:

1- المتعامل حسب مفهوم القانون:

فالدولة تمارس الاحتكار عن طريق وسيط والوسيط هو كل تنظيم عمومي له صفة وطنية، وبصورة عامة هو لكل مؤسسه اشتراكية ذات طابع وطني بما في ذلك الدواوين والهيئات العمومية و الإدارية.

2- نظام AGI (الرخصة الإجمالية للاستيراد):

وجاء تدعيما للإصلاح 1974بالتزاميه اللجوء إلى AGIمع التوطين لدى البنك ويكون مبلغ الرخصة موزع حسب الوضعية في التعريفة الجمركية و أي محاوله تغيير هذه التعريفة إلى وضعية أخرى من طرف المؤسسة فتعتبر مخالفة.

2-1- رخص إجمالية للاستيراد خاصة بالقواعد المنتجة:

وتقدم هذه الرخصة للقطاعات الإنتاجية أي التي تقوم بتحويل المواد التي تستوردها من الخارج، وهذه الرخصة لها نظامها الخاص حيث أنها تسمع بتحويل الاعتمادات المالية من مركز إلى آخر بدون رخصة مسبقة من كتابه الدولة الخارجية.

و المواد التي تسوق في إطارها لا يمكن أن تسوق على حالتها إلى موجب رخصة استثنائية مقدمة من طرف كتابة الدولة للتجارة الدولية.

2-2- رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالقطاع التجاري:

يقدم هذا النوع المؤسسات الاحتكارية ذات النشاط التجاري كمؤسسة التموين الغذائية (EDIPAL) والمؤسسة الوطنية للشاحنات الصناعية (SNVI) فكلتا المؤسستين تحتكر نوع من البضاعة التي تشتريها ثم تعيد بيعها على حالتها الأصلية في هذا النوع لا يسمح التحويل بين المراكز إلا بموجب رخصه من كتابة الدولة للتجارة الدولية.

3- مبدأ إلغاء الوسطـاء:

مفهوم الوسيط في التجارة الخارجية هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإعداد التفاوض والاتفاق أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على المقابل أو الامتياز من أي طبيعة كان لفائدة طرف أخر، أي أن الوسيط هو المتعاقد لصالح متعامل عمومي وطني.

إذا تم استبعاد وإلغاء هؤلاء الوسطاء كونهم أصبحوا يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء وعليه أصبحت الدولة هي الوحيدة التي تقوم بتعويض الاحتكار للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني.

أما القطاع الخاص فبإمكانه أن يمول نفسه بنظام الحصص للاستيراد السابق ذكره حيث تتحصل المؤسسات الوطنيةالخاصة بموجبه على المواد الأولية و مواد نصف مصنعة، أمابالنسبة للمؤسسات الأجنبية فيجب أن يكون لها عقد عمل.

على مستوى التصدير:

بالرغم من الاعتماد شبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصوره شبه مطلقة من طرف مؤسسة سوناطراك، حيث تراوحت نسبة الصادرات الجزائرية من المحروقات ما بين 97% و99% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

المرحلـة الرابعـــة: تحريـر التجـــــارة 1989-200040

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية بداية من سنة 1989 عدة إصلاحات وذلك بصدور العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى شروط استقلالية المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تشجيع القطاع

[40]-محمود حميدات، مرجع سابق، ص 17.

الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي إذ أنه يعتبر قانون المالية 1990 أول خطوة في اتجاه إلغاء إجراءات النظام القديم التي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد (P. G. I) ميزانية العملة الصعبة وعوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويلي خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، وهذا تكريسا للمبدأ العام الذي يقضي أن الحصول على العملة الصعبة قرار يتخذه البنك باعتباره الهيئة المخولة والتي لها الصلاحيات لذلك ، و باعتبار أن التجارة الخارجية أساسها العلاقات المباشرة بين البنك والمتعامل التجاري.

وهكذا ففي أوت 1990 عن طريق المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، ثم 13 فيفري1991 عن طريق إصدار مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط التدخل في عمليات التجارة الخارجية وتقرر تحديدها دون أن تمييز بين متعامل من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

ومنذ هذا التاريخ فان البنك يعتبر المنظم الوحيد للتجارة الخارجية التي أصبحت تخضع لمعايير مالية كقدرة المؤسسة على الدفع لدى البنك بالدينار والتي نصت عليها التعليمة 91/03الصادرة في91/04/21 من البنك الجزائري والتي تفرض البحث عن تمويل خارجي للعمليات التي تفوق 02 مليون دولار،

لقد كان اهتمام السلطات خلال هذه الفترة في تحديد التجارة الخارجية، هذه العملية التي جاءت بكثير من الأخطاء للاقتصاد الوطني حيث أنها لم تعطي النتائج اللازمة و المرجوة، فمن جهة مصادرنا من العملة الصعبة كانت تتناقص مع مرور الوقت ، ومن جهة أخرى كان الباب يفتح في كل مرة لأي نوع من الاستيراد مع إمكانية الحصول على العملة الصعبة،حيث كان يشترط فقط أن يكون المتعامل الجزائري له القدرة على الدفع بالعملة الصعبة ، و هكذا كانت السوق الجزائرية مكدسة بالمواد الاستهلاكية و النتيجة كانت الاستمرار في المديونية.

ولتفادي النقائص جاءت التعليمة الحكومية 625 لتوجيه وتأطير عمليات التجارة الخارجية حسب الإمكانيات الوطنية من العملة الصعبة، ولهذا تأسست اللجنة (AD–HOC) المكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية، وهي ذات طابع انتقالي حيث يكمن دورها في أخذ كل الإجراءات لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية.

هذه التعليمة جاءت لتضع حد للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل والتي تعد من صلاحيات البنك بل صلاحيات الدولة اللجنة (AD HOC) ثم إعادة النظر في مجموعه من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص استيرادها ، حيث وضعت ثلاث مفاهيم:

1- المواد الاستراتيجية :

تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات والمواد المستهلكة الأساسية وكذا عوامل الإنتاج، هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى.

2-المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار:

تستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية أو متعددة الإطراف.

3- المواد الممنوعة من الاستيراد:

وتضم المواد التي لا يمكنها الاستفادة من العملة الصعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة مثل: الحافلات، الشاحنات، الآلات الكهرو منزلية..... الخ مواد أخرى لا يمكن استيرادها ولو باستعمال حساب العملة الصعبة الخاص مثل: الفواكه، الجبن ،اللعب.... الخ

في هذه المرحلة سمح الإطار التنظيمي بتسيير الموارد المالية الخارجية بانضباط رغم العلاقة والصعوبات الإدارية التي ترفق بهذه الإجراءات.

إن تخصيص جزء هام من عائدات الجزائر من المحروقات لتسديد الديون الخارجية جعل إمكانية مواجهة الحاجيات الوطنية أمرا صعبا، كما أن عمليه إصلاح الوضعية الاقتصادية باستعمال الموارد الوطنية اثبت الواقع محدوديتها مما أدى بالسلطات إلى اللجوء إلى الحل الخارجي والذي يمثل صندوق النقد الدولي والذي اقترح على الجزائر إعادة جدولة الديون الخارجية، وقد توصلت المفاوضات في افريل1994 إلى اتفاق أولي و هو الذي بمقتضاه تم الاتفاق على برنامج التصحيح الهيكلي، وقد نص على عدة نقاط منها:

- ✓ تطوير القطاع الخاص.
- ✓ تقليص تدخل الدولة.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية في إطار صندوق النقد الدولي.

عرفت هذه المرحلة نتائج سلبية على مختلف الأوضاع سواء الاقتصادية و الاجتماعية، حيث وجدت السلطات نفسها على طاولة التفاوض مع صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، من اجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها، والتي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية، والتي تعتبر قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي وتتمثل هذه القيود في النقاط التالية41:

- ✓ ارتباط شبه الكلي بقطاع المحروقات والذي يمثل أكثر من 95%من حصيلة الصادرات.
- ✓ عجز الخزينة العمومية و هذا ما يحول دون تحقيق وتيرة نمو مرضية.
- ✓ عبء من خدمة الدين هذا ما اثر على الصادرات لا سيما بعد انخفاض أسعار النفط مما قلص قدرتها لمواجهة الحاجات الغذائية وكذا التنمية الاقتصادية.

41-GuyonarAndréet Etienne Moin ,Commerce Internationnal,deuxiéme édition 1992 p52.

هذه القيود دفعت بالسلطات إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي من اجل إبرام اتفاق ويتخذ هذا الاتفاق أشكال عديدة تتمحور:

- حول التجار الخارجية عن طريق تخفيض سعر الصرف، وإلغاء الرقابة عن النقد الأجنبي أو تقليصها إلى الحد الأدنى، تحرير الاستيراد من القيود خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، وكذلك إلغاء الاتفاقيات التجارية.
- حول علاج مشكل التضخم عن طريق تقليل عجز الميزانية العامة عن طريق تخفيض النفقات العامة، و إلغاء تدعيم السلع.
- حول نقل عوامل الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق ضمان عدم القيام بعملية التأميم وتقديم ضمانات ومزايا ضريبية للاستثمار الوطني والأجنبي .
- ضمان حرية تحويل الإرباح من البلدان الأصلية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتقليص نشاط القطاع العام واقتصارها على القطاعات الإستراتيجية.

إن النتائج الايجابية التي توصلت إليها الجزائر من خلال برنامج الاستقرار طمأنت خبراء صندوق النقد الدولي وأعطت فرصة أخرى للجزائر لتحرير تجارتها الخارجية و هذا ما يفسر دخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي للتوصل إلى اتفاق لمده ثلاث سنوات 1995-1998 للاتفاق على تسهيل التمويل الموسع قصد تكملة برنامج الإصلاحات الهيكلية، وإعادة الاستقرار للاقتصادي الوطني وتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.

هذا البرنامج أعطى ديناميكية جديدة للاقتصاد وذلك بتحرير المحيط والمبادرات الحكومية وتشجيع الاستثمار والإنتاج من اجل تقوية مؤسسات القطاع العام، وإرسال نظام الصرف ذلك بإنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك والذي يمكنها من الاتجار في العملة الأجنبية في ما بينها مع تحديد سعر الصرف عن طريق لجنة مشتركة من بنك الجزائر والبنوك التجارية.

المبحث الثاني: دور الجزائر في التجارة الحرة القارية الإفريقية

تلعب المناطق الحرة دورًا هامًا في تنشيط الاقتصادات في الدول التي قامت بإنشائها، حيث أنها تساهم في رفع حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتساهم في تنويع النسيج الصناعي، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستدعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة. هذا بالإضافة إلى اعتبارها خطوة نحو تحرير

العلاقات التجارية الخارجية لهذه الدولة من مختلف القيود الجمركية وغير الجمركية، وبهذا فهي تساهم في الاندماج الدولي لهذه الاقتصادات.

رغبة من الجزائر في الاستفادة من كل هذه الإيجابيات تجسدت فكرة انشاء مناطق حرة في الجزائر من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993م والمتعلق بترقية الاستثمار، ويوجد في الفصل الثاني من الباب الثالث منه. أما عن شروط وكيفيات تعيين المناطق الحرة وضبط حدودها وامتيازاتها، فجاءت مفصلة في المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994م، حيث حث على كيفية استغلال وتسييرها.

ومنه فإنه لا يوجد مبرر حقيقي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر، بل وإن الجزائر ضيعت عليها طريقة فعالة لتحقيق العديد من المنافع. تم تدارك ذلك من خلال قرار رئيس الجمهورية والحكومة الجزائرية بإعادة تفعيل المناطق الحرة والعمل على انشاء مناطق حرة جديدة في مارس 2024. مع دول الجوار، وتفعيل منطقة بلارة في جيجل وميناء الحمدانية في تيبازة، وذلك لتحقيق نهضة اقتصادية، وذلك بتحقيق المنافع التالية:

- تحسين ميزان المدفوعات
- جذب مشاريع صناعية ذات مستوى تكنولوجي متقدم
- تخفيض معدلات البطالة
- استغلال الموارد الطبيعية والجزائر في أمس الحاجة إلى النقاط التي تم ذكرها للتخلص من قيود التبعية لمداخيل البترول.

أهم المناطق الحرة التي قررت الدولة إنجازها وهي كالتالي:

1. منطقة تندوف مع الدولة الموريتانية
2. منطقة مع دولة النيجر
3. منطقة مع دولة مالي
4. منطقة مع الدولة الليبية
5. منطقة مع الدولة التونسية
6. منطقة بلارة في جيجل وإعادة تفعيلها
7. ميناء الحمدانية في تبازة.

المطلب الأول: المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية

معظم المبادلات التجارية الخارجية تتم مع الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا، التي كانت من أوائل الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر. عرفت المبادلات التجارية بين البلدين تطورًا ملحوظًا بدأ باستقلال الجزائر، وبعدها كانت هناك عدة مبادرات من طرف الحكومة الجزائرية لتنويع أسواقها وكذا خياراتها التجارية، خصوصًا بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي في التسعينيات. حيث ابرمت عدة اتفاقيات تجارية مع العديد من الأطراف، وكان الهدف منها الولوج إلى الأسواق العالمية ورفع من تنافسية الصادرات الجزائرية.

وفي هذا المطلب، نتناول بنية الصادرات والواردات الجزائرية.

1- واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2023:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية للإقتصاد الوطني، نظرا للإصلاحات التي يعرفها الإقتصاد الوطني، فقد كان لها الأثر النسبي على منحى التجارة الخارجية.

وعرفت تطور تطورا كبيرا سواء من جانب الصادرات أو الواردات، خصوصا بعد عام 2014م، نظرا لسياسة التحرر المنتهجة تدريجا خلال السنوات الماضية، إضافة إلى البرامج الإستثمارية الكبرى والقرارات الأخيرة لإنشاء مناطق التجارة الحرة معدولا لجوار وإعادة بعث المناطق السابقة (بلارة ومناء الحمدانية) من جديد.

جدول: رقم **1** يوضح حجم التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة 2010 إلى 2023، الوحدة: مليار دولار.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التعيين														
الواردات	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.4	37.4	38.57	41.50

الصادرات	57.05	73.48	71.86	64.97	62.85	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.8	38.55	65.52	52.80
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	-13.17	-17.06	-10.86	-05.02	-06.22	-10.60	1.15	26.76	11.30

المصدر: تقارير البنك الدولي ومركز الإحصاء الدولي (من إعداد الطالبين)

يشهد الميزان التجاري في السنوات الثلاث الأخيرة تحسنًا ملحوظًا بعد أن كان في عجز في السنوات الست السابقة. حيث بلغ العجز في سنة 2015م 13.17 مليار دولار، وبلغ أوجه في سنة 2016م 17.06 مليار دولار. بدأ بالتشافي سنة 2021، حيث بلغ الفائض 1.15 مليار دولار، وهو في تحسن مستمر حيث بلغ في سنة 2022م 6.76 مليار دولار، وسنة 2023 تراجع إلى 11.30 مليار دولار. وكذلك نلاحظ أن حجم الصادرات في ازدياد وحجم الواردات في انخفاض خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع للانفتاح الاقتصادي للجزائر وارتفاع أسعار النفط والغاز، وكذلك ارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات في سنتي 2022م و2023م، حيث فاقت سنة 2022م 5 مليار دولار، واستمرت في الارتفاع حيث بلغت سنة 2023م تقريبًا 7 مليار دولار. وهذا مثير للجزائر لزيادة الانفتاح الاقتصادي، وذلك بقرار رئيس الجمهورية الأخير، أي سنة 2024م، بانشاء مناطق للتجارة الحرة مع دول الجوار في خمسة مناطق وهي:

كالتالي: (منطقة تندوف مع موريطانيا – منطقة مع النيجر – منطقة مع مالي – منطقة مع ليبيا – منطقة مع تونس)، وإعادة تفعيل منطقة بلارة ومناء الحمذانية.

من جهة أخرى، أوضحت معطيات الجمارك أن المعادلات التجارية للجزائر مع الدول الأفريقية لم ترق إلى المستوى المطلوب، رغم التحسن الذي سجلته خلال هذه السنوات الثلاث الأخيرة، أي من 2021م إلى 2023م، مقارنة بالأعوام السابقة. وقد شكلت كل من مصر وتونس وموريطانيا والنيجر ومالي وليبيا أهم الشركاء للجزائر.

ومن جهة أخرى، فإن أهم زبائن الجزائر خلال هذه السنوات الأخيرة هم الصين وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية[42] وتركيا وبريطانيا وفرنسا. وأهم موزعي الجزائر هم الصين وفرنسا وألمانيا وتركيا وإيطاليا.

المطلب الثاني : نمو المبادلات التجارية الجزائرية (الصادرات – الواردات):

الفرع الأول: الهيكل السلعي للصادرات.

عرفت الصادرات الجزائرية تطورًا ملموسًا منذ العقد الماضي، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات، مثل ما هو موضح في الجدول أدناه. غير أن وتيرة الصادرات تختلف من صنف إلى آخر حسب البرامج الحكومية المنتجة. مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية، وكذلك القطاع الفلاحي في تطور مستمر، وكذلك القطاع الصناعي خاصة.

الجدول رقم**2**: يوضح حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2010الى 2023

السنوات	موادغذائية	الطاقة	مواداولية	نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع غيراستهلاكية
2010	315	55527	94	1056	1	30	30
2011	355	71427	161	1496	0	35	15
2012	315	69804	168	1527	1	32	19
2013	402	62960	109	1458	2	28	17
2014	323	60304	109	2121	2	16	11
2015	235	32699	106	1597	1	19	11
2016	327	28221	84	1321	0	54	19

[42]R.Bertrand –economie financière international– EDPUF , Paris 1997.– UNCTAD,Forein Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IT/10 ?Vol1, Newyork,1999.

2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20
2018	373	38338	92	2242	0.3	90	30
2019	408	32326	96	1445	0	83	36
2020	137	21925	71	1287	0	77	37
2021	576	34058	128	3990	0	171	79
2022	269	59579	283	5098	2	84	111
2023							

Commere.gov.dz .–احصائيات وحصائل وزارةالتجارة الجزائرية

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للواردات :

سجلت الواردات الجزائرية خلال السنوات الأربع الأخيرة تراجعًا، وقد مس هذا التراجع في جميع الواردات، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم**3**:الواردات الجزائرية السلعية خلال الفترة من 2010الى2023

السنوات	موادغذاية	الطاقة	مواداولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع غير استهلاكية
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210
2014	1105	2879	1981	12852	658	18961	10334

8676	17076	664	12034	1560	2376	9316	2015
8338	15412	503	11437	1563	1613	8223	2016
8511	13995	611	10985	1527	1992	8438	2017
9756	13433	563	10959	1898	1015	8573	2018
4592	7934	437	9840	1921	1369	7694	2019
557	8697	198	7614	2199	890	7723	2020
6498	9158	247	7313	3401	513	8877	2021
5282	8321	204	9581	4036	581	10369	2022
							2023

المصدر: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك والنشرة الإحصائية لبنك الجزائر، العدد 2021.54.

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعًا لا مستمرًا منذ سنة 2010م إلى غاية 2014م، حيث بلغت أقصى حد. وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014م، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الانفاق العام. وقد مس الانخفاض سنة 2015م كل الأصناف، ماعدا التجهيزات الفلاحية، حيث ارتفعت قليلًا. واستمر الانخفاض في الواردات في كل الأصناف. تجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات، لكنها تراجعت في السنوات الأخيرة، أي من سنة 2019 حتى يومنا هذا، وهي في تراجع دائم. وهذا راجع لفتح الجزائر وانشاء مصانع لبعض هذه التجهيزات الصناعية، وانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، ودخول بعض الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لقد أثبتت الجزائر مرة أخرى وفاءها بالتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها، وايمانا منها بأن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ستحقق لها منافع اقتصادية كبيرة على المدي المتوسط والبعيد وفي هذا المبحث سنتناول أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر ضمن هذه المنطقة وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين الأول يتناول الفرص التي تستفيد منها الجزائر والثاني يوضح التحديات التي تواجه الجزائر ضمن هذه المنطقة أما المطلب الثالث دور منطقة التبادل الحر الافريقية في تنويع الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: الفرص التي تستفيد منها الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

التزمت الجزائر بالاتفاق المبرم المؤسس لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقها الإتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا)، لتنضم إلى 52 دولة إفريقية من أصل 55 من أعضاء الإتحاد الإفريقي.

ستشكل منطقة التبادل الحر فرصة سانحة للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري. وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار، اللذين يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا ب 1.2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52% بدل النسبة الحالية التي لا تزيد عن 16%. تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90% من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية.

- ✓ ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.
- ✓ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.
- ✓ ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لاسيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب أفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية، وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الأفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، كما سيساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجيستيكية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء شبكة بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي.
- ✓ ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية لتطوير المواد الخام، وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.

تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية مايلي:

- ✓ تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.
- ✓ عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التبادل الحر الأفريقية، بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين.
- ✓ تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و830 دولار خلال 2018، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.
- ✓ ضعف الاقتصاد "الريعي" في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين والهند وتركيا.
- ✓ غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة. والجدولين المواليين يوضحان أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنتي 2015 و2019.

جدول رقم(**4**): أهم الدول المستثمرة في الجزائر(اجمالي الفترة ما بين جانفي 2015- ديسمبر 2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونج كونغ	6,000	1	1
الصين	3,827	12	7
سنغافورة	3,151	3	1
فرنسا	2,266	16	15
مصر	1,533	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1,576	134	108
الاجمالي	21,056	188	152

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

جدول رقم (**5**): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015- ديسمبر 2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	13,606	%65
أوروبا الغربية	4,019	%19
افريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

المصدر المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال الجدول رقم(13) و(14) غياب الدول الإفريقية عن قائمة الدول الأكثر استثمارا في الجزائر ماعدا مصر التي تمتلك حوالي 3 شركات مستثمرة بقيمة إجمالية تقدر ب1.5 مليار دولار سنة 2019.

وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول استثمارا في الجزائر وكذلك بالنسبة للصين بقيمة تقدر ب 3.1 مليار دولار وهونغ كونغ بقيمة 6 مليار دولار. مع فتح الاستثمارات مع الدول الإفريقية من خلال منطقة التبادل الحر ستواجه الجزائر منافسة كبيرة مع الدول الكبرى المستثمرة في القارة باعتبار هذه الدول تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تساعدها في الرفع من قدراتها الاستثمارية عكس الجزائر التي حاليا لاتمتلك قدرات تنافسية استثمارية تسمح لها بمنافسة هذه الدول على مستوى القارة. كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية في استثمارها داخل الجزائر، لذلك وجب على الجزائر توفير مناخ استثماري يسمح لها بالمنافسة الخارجية.

شكل رقم(**6**): الدول العشرة الأكثر استثمارا في إفريقيا في عامي 2014 و2018 (الوحدة: مليار دولار)

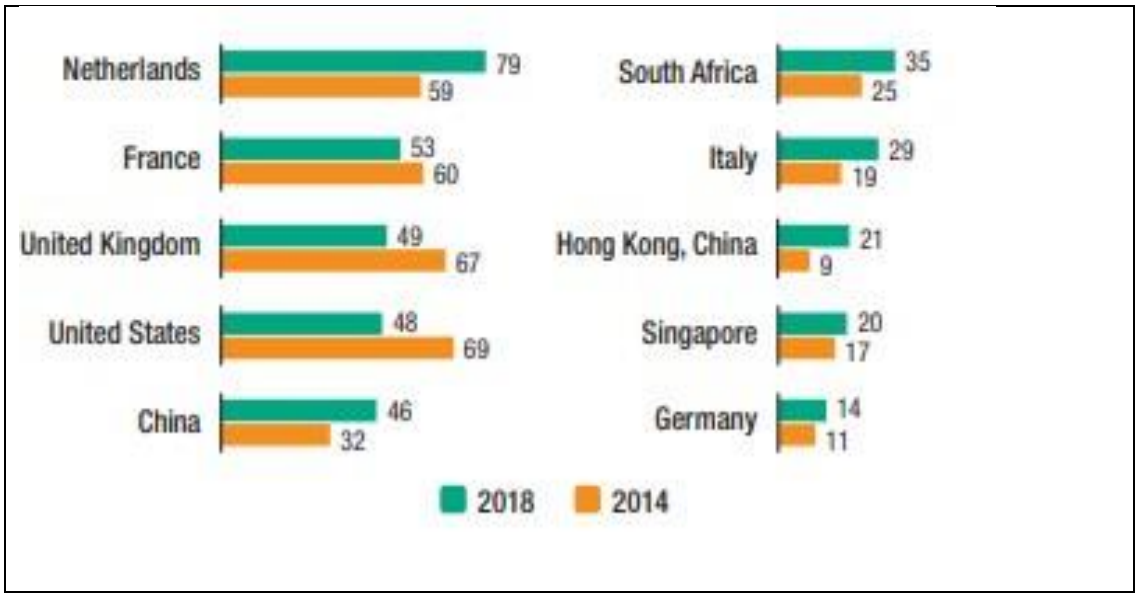

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

من خلال الشكل رقم(6) نلاحظ أن أكبر الدول المستثمرة في افريقيا ممثلة ببعض الدول الأوروبية الغربية بقيمة أكثر من 175 مليار دولار أمريكي بالإضافة الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 48 مليار والصين بقيمة 46 مليار دولار وبعض الدول الآسيوية 41 مليار دولار حسب إحصائيات سنة 2018.

وتعتبر جنوب إفريقيا الدولة الافريقية الوحيدة ضمن أكبر الدول استثمارا في إفريقيا سنتي(2014-2018) ب 25 مليار دولار سنة 2014 و35 مليار دولار في 2018، بينما تعتبر هولاندا وفرنسا أكبر المستثمرين في إفريقيا في هذه الفترة ب 79 و53 مليار دولار على التوالي .

مما يدل على قوة الاستثمارات الأجنبية وسيطرت الدول الكبرى على المشاريع في القارة وهذا يعتبر تحدي أمام الجزائر للدخول في المنافسة مع هذه الدول في المنطقة الإفريقية.

– ضعف التجارة البينية بين الجزائر ودول إفريقيا يعتبر عائق للجزائر لمحاولة زيادة التبادل التجاري مع الدول الإفريقية ومنافسة الدول الأكثر شراكة مع الدول الإفريقية تجاريا والجدول الموالي يوضح أكثر الدول تصديرا واستيرادا من وإلى الجزائر.

جدول رقم(7):أهم الدول المصدرة والمستورة من وإلى الجزائر سنة 2019.

أهم 5 دول تصدر السلع إلى الجزائر			أهم 5 دول تستورد السلع من الجزائر		
الدولة	القيمة(مليون $)	% من الاجمالي	الدولة	القيمة (مليون $)	% من الاجمالي
الصين	7.923	16.2	إيطاليا	6,740	16.1
فرنسا	6.208	12.7	اسبانيا	5,638	13.5
روسيا	4.802	9.1	فرنسا	4,915	11.8
اسبانيا	3.961	8.1	الولايات المتحدة الامريكية	4,782	11.4
ايطاليا	3.642	7.4	المملكة المتحدة	2,896	6.9

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال الجدول رقم(7) نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي رقم واحد للجزائر كما تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع في الجزائر بقيمة تقدر ب 8 مليار دولار بنسبة 2.16% من قيمة الصادرات الجزائرية.

أما بالنسبة للواردات فدول الإتحاد الأوروبي أكبر مستورد من الجزائر بنسبة تزيد عن 35% من إجمالي الواردات الجزائرية، مع غياب للدول الإفريقية بنسب ضعيفة جدا مقارنة مع الدول الخمس الأولى وبالتالي فهذا يعتبر تحدي أمام الجزائر للاستفادة من منطقة التبادل الحر لزيادة حجم الصادرات والواردات مع الدول الإفريقية وكذلك الاستفادة من المزايا التي تمنحها هذه المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية وحرية تنقل السلع بين الدول الإفريقية، وكذلك منافسة الدول المتعاملين التجاريين داخل القارة.

- ✓ تخوف الجزائر من الخسائر والمكاسب الغير متساوية بين الدول خاصة مع ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرة المنتجين الصغار على المنافسة أمام الشركات الكبرى العالمية المستثمرة في دول إفريقيا خاصة في المجال الزراعي والسياحي.
- ✓ ظهور مشكل الهجرة غير الشرعية ومشكل الصراعات العرقية داخل القارة أدى إلى تخوف الجزائر من فتح الحدود بين بعض الدول باعتبار الجزائر بوابة إفريقيا نحو أوروبا.

- ✓ التجارة غير شرعية ومشكل تبييض الأموال والمشاكل الحدودية مع بعض الدول خاصة المغرب ودول منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: دور منطقة التبادل الحر الإفريقية في تنويع الصادرات الجزائرية.

منذ دخول الجزائر في اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وهي تبحث عن حلول للاستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

التحقت الجزائر رسيما باتفاقية منطقة التبادل الحرة افريقية بداية 2021، وحينها، أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة.

وانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة افريقية يعتبر خيارا إستراتيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الإتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع إلى زيادة المبادلات البينية التجارة بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول 2022 والنقاط التالية كلها عوامل تبعث على التفاؤل لنجاح الجزائر في هذه المنطقة وبالتالي تنويع صادراتها:

أولا: قرب المنطقة:

باعتبار الجزائر دولة افريقية وأكبر دول القارة كما لديها حدود مع سبعة دول افريقية مما يزد من منافد انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة خاصة وأن هذا التكتل من شأنه خلق منطقة اقتصادية حجمها 4.3 ترليونات دولار.

ثانيا: الطريق السيار شمال جنوب:

حيث تسعى الجزائر إلى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل، عبر طرق برية صحراوية حيث تحاول التأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق السيار شمال جنوب (قيد الإنجاز) لزيادة وتنويع صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018 معبرا حدوديا بريا ولمرة مع موريتانيا، لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غربي إفريقيا.

ثالثا: العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية

تربط الجزائر مع الدول الإفريقية علاقات متينة نظار للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد

الثنائي أو المتعدد الأطراف حيث تسعى إلى ترجمة هذه العلاقات السياسية إلى عالقات اقتصادية تعزز من حجم المبادلات التجارية.

ودعا المشاركون في الطبعة الـ7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج بعاصمة الجزائر، الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة والخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح يناير الماضي. ودعا ممثلون عن السفرات الإفريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الإفريقية نحو سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار الإفريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الإفريقية.[43]

وكل هذا يوضح المكانة الجيدة للجزائر عند الدول الإفريقية.

رابعا: القيام بالإصلاحات الاقتصادية

بإمكاننا في المستقبل أن يكون لنا مكان في افريقيا من خلال القيام بالإصلاحات التالية:

- ✓ تطوير الإنتاج الوطني خارج خامّي البترول والغاز.
- ✓ تطوير البيئة الاستثمارية الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير.
- ✓ تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحريرها.
- ✓ التنويع من الصادرات والبحث عن الأسواق للتصدير.
- ✓ تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة فإذا تحقق كل ما ذكر ستخرج الجزائر باقتصادها إلى برلمان وستحقق نجاحا باهرا في هذه المنطقة وستكون منافسا قويا للقوى الاقتصادية الكبرى المستثمرة داخلة القارة الإفريقية.[44]

[43] نقال غن موقع : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022 تمت المعاينة يوم: 02/06/2024، الساعة 12:45:.

[44] – نقلا عن موقع نقلا عن موقع tps://www.radioalgerie.dz/news/ar/articleht تمت المعاينة يوم 05/20/2024، الساعة 12:20.

خلاصة الفصل الثاني:

تمتلك الجزائر الإمكانيات الإقتصادية التي تمكنها من دخول الأسواق في القارة الافريقية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المنطقة التجارية وكل هذا رهن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الواجب اتخادها والإستثمار المحلي الموجه للتصدير لإكتساب حصة في السوق الإفريقية والتي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات وإنعاش الإقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحدث عادة بانهيار قطاع المحروقات.

الخاتمة

الخاتمة

من المنتظر أن تساهم منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيها والتي لا تنتمي لنفس الكتلة الاقتصادية وفي إطلاق إمكانات أفريقيا الاقتصادية من خلال دعم التجارة الخارجية، ونشر الخبرات، وتسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات بين الدول الاطراف والمجموعات الاقتصادية الاقليمية، مما يعزز المكانة المرتقبة للمنطقة الجديدة في تعزيز التجارة الخارجية في أفريقيا التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بآسيا وأوروبا، أين تخلفت أفريقيا عن طفرات اقتصادية حققتها تكتلات تجارية أخرى في العقود الأخيرة.

ويقول خبراء اقتصاديون إن دور منطقة التبادل الحر للقارة الأفريقية سيمكن من رفع تحديات كبيرة وتجاوز العديد من العراقيل التي لا تزال قائمة، والتي تعرقل التطور الاقتصادي وعدم تحقيق التكامل، فهي فرصة استثنائية قد تساعد على بناء نموذج جديد لتنمية التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي.

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية((AFCFTA أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الإتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة، حيث دخلت منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و 1.3 مليار نسمة، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم.

وعلى غرار باقي الدول الإفريقية تسعى الجزائر للاستفادة من هذه المنطقة برفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية وزيادة صادراتها نحو البلدان إفريقية وتطوير استثماراتها.

ثانيا: نتائج الدارسة

وفيما يلي سنعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا موضحة كالتالي:

1- إفريقيا منطقة إستراتيجية تزخر بالعديد من الثروات ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى مستقطبة للاستثمارات الأجنبية مما يخلق تحديات كبرى للدول الإفريقية الغير قادرة على المنافسة من ضمنها الجزائر.

2- قلة المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

3- تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أكبر التكتلات الإقتصادية ومن أهمها لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء.

4- تمتع الجزائر بمقومات اقتصادية متعددة يمكن أن تجعلها قوة اقتصادية إقليمية وعالمية.

5- ضعف التدفقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية.

6- القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة يمكن الجزائر من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مما يساعد على التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق اقتصاد إنتاجي متنوع.

7- ضعف الاقتصاد واعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير.

8- غياب التنمية داخل القارة الإفريقية جعلها تعاني من عدة مشاكل داخلية.

ثالثا: الاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كحلول لتطوير الاقتصاد الجزائري والاستفادة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية استفادة كبيرة، والموضحة كالتالي:

1- القيام بالإصلاحات الإقتصادية اللازمة في شتى المجالات.

2- ترقية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات.

3- الاهتمام بالطاقات المستدامة خاصة الطاقة الشمسية قياسا للإمكانيات المتوفرة في البلاد، لزيادة احتياطي النفط وكذلك لخلق تنويع طاقوي.

4- يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الآفاق أمام أصحاب المشاريع والمستثمرين لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة.

5- الاهتمام بالقطاع السياحي والزراعي التي تمتلك الجزائر فيهما إمكانيات كبيرة.

6- خلق بيئة استثمارية متطورة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية والتطوير من الاستثمارات المحلية والخارجية.

7- تطوير القطاع المصرفي الجزائري.

رابعا: آفاق الدارسة

ختاما، وفي إطار الحديث عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقي ة تثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع. لهذا نقترح مجموعة من العناوين كي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

1- انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المبادلات التجارية بين إفريقيا وأوروبا.

2- التكامل الاقتصادي بالاتحاد الإفريقي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي.

3- دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق نمو اقتصادي مستديم في إفريقيا.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. –موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، ط1، 2001.
1. UNCTAD,Forein Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IT/10

?Vol1, Newyork,1999.

2. السيد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
3. السيدمحمد أحمد السريتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2009
4. الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة.
5. المملكة المغربية،مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات،القانون رقم 19.11، المؤرخ في 21 مارس 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرةالقارية الإفريقية،الجريدة الرسمية،رقم 19، الموافق ل 24 يونيو 2020، المادة 6.
6. جودن عبد الحق، الاقتصاد الدولي، من مزايا النسبية إلى التبادل اللاامتكافئ، دار النهضة العربية، ط4، مصر، 1992، ص77–79–80–81.
7. جون هيدرسون وآخرون، العلاقة الاقتصادية الدولية، ترجمة عبد الله المنصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987.
8. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2000.
9. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002–2003.
10. شريف على الصوص، التجارة الدولية – الأسس والتطبيقات–، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
11. شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.
12. شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989–2004، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يونس بن خدة، الجزائر، 2006.

13. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر،2000.
14. محمد صفوت قابل، نظريات التجارة الدولية، مطبعة العشرى.
15. محمود حميدات ،مدخل إلى التحليل النقدي،دار هومة للنشر،الجزائر،سنة 1996 .
16. محمود يونس، الاقتصاد الدولي، المعارف العربية، مصر.
17. محمود يونس، دار المعارف المغربي، مصدر 1999.
18. مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه العلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
19. مليك محمودي، دراسة قياسية للقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر 2012.
20. موسى مطر وآخرون، ص .15-14
2. - نقلا عن موقع نقلا عن موقع tps://www.radioalgerie.dz/news/ar/articlehtتمت المعاينة يوم 05/20/2024، الساعة 12:20.

– وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المزايا والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، قالمة، 2020.
– ياسين شكيمة ، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا، ورقة بحثية مقدمة ضمن يوم دارسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي ،11 ديسمبر 2018، الجزائر.
1– فطيمة بلعابد، الإعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان للتجارة الخارجية، دراسة حالة لشركة"collocork " مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20اوت1955، سكيكدة،2012/2011.
–GuyonarAndréet Etienne Moin ,Commerce Internationnal,deuxiéme édition 1992 .
R.Bertrand –economie financière international– EDPUF , Paris 1997.

حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.
عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.
نقلا غن موقع : 2022/https://www.aljazeera.net/ebusiness تمت المعاينة يوم: 02/06/2024، الساعة.12:45:

الملخص:

حاولت الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تنمية الصادرات الجزائرية من خلال رصد أهم الفرص التي يمكن أن تتفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وإبراز أهم التحدبات التي تواجهها الجازائر في إطارها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية ضعيفة وأن جل المبادلات التجارية مع افريقيا تمت في إطار منطقة المغرب العربي، بالمقابل كشفت الدراسة الدراسة أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن توفر فرص كبيرة للجزائر لتعزيز صادراتها خارج المحروقات مع الدول الإفريقية من خلال تكثيف الروابط اللوجيستية المتعلقة بالبنية التحتية مع القارة الإفريقية مثل تطوير الموانئ، شق الطريق العابر للصحراء، فتح المعابر الحدودية...الخ.

مع أخذ الإصلاحات الإقتصادية الداخلية بجدية ذات المساعي بتطوير المنتوج الوطني.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، المبادلا ت التجارية الإفريقية ، الصاد الصادرات الجزائرية، الفرص والتحديات.

Abstract

The study endeavored to recognize the role played by the African Continental Free Trade Region in the development of Algerian exports by monitoring the most important opportunities that can be provided by the African Continental Free Trade Region and highlighting the most important challenges facing Algeria within its context.. The study reached a number of results, the most important of which was that the Algerian- African trade exchanges are weak and that most of the trade exchanges with Africa took place within the framework of the Maghreb region, and that there is a lack of good preparation on the part of Algeria to move towards this accession .Besides, the study revealed that the African Continental Free Trade Region can provide abundant opportunities for Algeria to enhance its exports outside hydrocarbons with African countries by intensifying logistical links related to infrastructure with the African continent, such as developing ports, building the trans-Saharan road, opening border crossings ... etc., while seriously taking internal economic reforms with endeavors related to the development of the national product

Key Words: African Continental Free Trade Region, Algerian-African trade exchanges, Algerian exports, opportunities, challenges..